عبد المنعم علي عيسى

«مغامرة رأس المملوك جابر» التي قد تكون الأخيرة

بعد سبعة أيام من تفجير اسطنبول، أطلقت أنقرة عملية «المخلب السيف» التي قالت إنها لن تقف عند حدود الاستهدافين الجوي والمدفعي لنقاط ارتكاز وبنى تحتية في المناطق التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية– قسد» المتهم الأول بالتفجير، وفق الرواية الرسمية التركية، وإنما سوف تتعداها إلى عملية برية تهدف للسيطرة على عين العرب وتل رفعت ومنبج، حيث يشير اختيار هذي المواقع إلى منهجية ترمي إلى تفكيك «الخطط الانفصالية» الأمر الذي نجحت أنقرة في الخروج من «أستانا ١٩» بتأييد داعم له بقوة، فتل رفعت تحوي الآن جل المقاتلين الفارين من عفرين بعد السيطرة التركية عليها شباط ٢٠١٨، ومنبج تشكل نقطة ارتكاز يربط ما بين حلب والحسكة عبر طريق M4 الذي يتحكم بمفاصل الكهرباء المقامة على نهر الفرات، أما عين العرب فهي ذات طابع رمزي لكونها شهدت عام ٢٠١٤ توقيع الشراكة مع الأميركيين عندما هاجم «تنظيم الدولة الإسلامية» تلك المدينة قبيل أن يندحر عنها منتصف عام ٢٠١٥، من دون أن يعني ذلك انعدام أهمية المدينة التي تلعب أيضاً دور صلة الوصل على طريق حلب– الحسكة.

منذ بدء عملية «المخلب السيف» في ٢٠ تشرين الثاني المنصرم تعالت التهديدات التركية التي غالباً ما ترافقت مع التصعيد على الأرض بغرض إعطائها المصداقية التي قد تغني عن القيام بعملية برية لا يبدو أنها تحظى برضا روسي تام ولا بتأييد أميركي، وفي الغضون راحت أنقرة تقول إنها «لا تنتظر إذناً من أحد حينما يتعلق الأمر بمخاوفها الأمنية» وفقاً لما أعلنه المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن قبل أيام، لكنها في الوقت ذاته وجدت أن من المفيد، والحال هذه، إتاحة الوقت لمساعٍ روسية بدت متعثرة لجهة إقناع «قسد» بتنفيذ اتفاق عام ٢٠١٩ الجاري آنذاك برعاية روسية– أميركية مشتركة، والقاضي بوجوب ابتعاد فصائل هذه الأخيرة لمسافة ٣٠ كيلومتراً عن الحدود السورية– التركية، وكذا الانتظار بغية تبلور موقف أميركي واضح حيث بدا هذا الأخير ضبابياً بدرجة لا يمكن معها سبر مراميه الحقيقية، وبمعنى آخر، إتاحة الوقت لتبلور موقف أميركي ترى أنقرة أن عملاً عسكرياً يهدف إلى اجتياح تل رفعت ومنبج أمر قد لا تعارضه واشنطن انطلاقاً من أن المصلحة الروسية تقوم على المحافظة على وضعية «الستاتيكو» القائمة منذ عام ٢٠١٩، ناهيك، ونحن لا نزال في الحسابات التركية، عن أن التوسع التركي في منبج وعين العرب لا يضيق على الشراكة الأميركية – «الكردية» القائمة أصلاً على تشكيل «نخر» في البنيان السوري.

وفق وسائل إعلام تركية فإن قائد القوات الروسية في سورية ألكسندر تشايكو كان قد نقل تحذيراً نهائياً لقائد «قسد» مظلوم عبدي عندما التقاه يوم ٢٧ تشرين الثاني الماضي بشأن العملية العسكرية التركية قائلاً له: إن «موسكو غير قادرة على وقفها إذا لم تسحب «قسد» كامل قواتها ومؤسساتها من عين العرب ومنبج وتل رفعت وتسلم المنطقة للجيش السوري»، لكن عبدي، وفق المصدر آنف الذكر، رفض ذلك.

كانت، ولا تزال، حسابات «قسد» تقوم على اعتبار أن الوساطة الروسية من شأنها وضع هذه الأخيرة أمام أحد خيارين، أولاهما القبول بالانسحاب من الشريط الحدودي الذي يعني تلقائياً سيطرة الجيش العربي السوري عليه، وثانيهما الرفض الذي يعني وقوع ذلك الشريط تحت السيطرة التركية، والحسابات «القسدية» كانت ترى أن لكل من السيناريوهين السابقين تداعياته السياسية والعسكرية المختلفة عن الآخر، وفي المفاضلة كانت الخيارات ترى أن السيناريو الثاني هو الأفضل بكل المقاييس للكينونة «الإنفصالية» التي ستخسر جزءاً من الجغرافيا أمام التمدد التركي، لكنها ستخسر «البنيان» أمام «التمدد السوري» فيما لو حصل، وذاك خيار خطير ربما لم يجر الانتباه إلى أنه يقود تدريجياً نحو مغادرة «المشروع» للكينونة السورية تماماً بما يكفي لاعتباره تناحرياً معها، أو إلغائياً لها.

لا تقوم الحسابات «الكردية» هنا على الدعم الأميركي فحسب، على الرغم من أهمية هذا الأخير في تلك الحسابات التي لا تستوي من دونه، لكنها تقوم في عمقها على رؤيا تقول: إن «مد» القومية العربية الآخذ بالانحسار منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ قد دخل، ما بعد حلول «الربيع العربي» ٢٠١١، مرحلة التلاشي التي تعني بالنسبة للمنظرين في «جبال قنديل» وجوب الاستثمار فيها عبر الاستناد إلى الدعم الأميركي ثم تأطيره في سياق إعطاء الزخم للمد «الكردي» بطريقة هي أشبه ما تكون إسقاطاً للنتائج المستحصلة من تجربة قيام «دولة» إسرائيل، وربما كانت الأحداث التي تشهدها إيران قبل نحو ثلاثة أشهر، والتي أضحى «حزب البيجاك» الطبعة الإيرانية من «حزب العمال الكردستاني»، خزان وقودها الأساسي، في دليل صارخ على وجود قرار، ناجم عن القراءة سابقة الذكر، بوجوب توسعة المشروع تخفيفاً للضغط عن الذراعين العراقي والسوري الملتهبين منذ سنوات.

هذا يفسر وبدرجة قاطعة تفضيل «قسد» لخسارتها أجزاء من المناطق التي تسيطر عليها لمصلحة أنقرة على «خسارتها» أمام دمشق، فالخسارة الأولى قد لا تعني الكثير للمشروع لأنه يفترض أن المناطق التي ستتم خسارتها سوف تنضم إلى «خسائر» واقعة أصلاً في مناطق الجنوب التركي التي يرى «المشروع» أنها جزء من أراضيه، أما «خسارتها» أمام دمشق فهذا يعني استعادة الكينونة السورية لتوازنها الأمر الذي يعني عودة المشروع إلى نقطة الصفر التي كان عليها قبل عام ٢٠١٤، فالجغرافيا السورية ستظل مفتاحية لكل التحولات التي يمكن أن تشهدها المنطقة، ومن الصعب على «الكل» النجاح في إحداثها انطلاقاً من جغرافيات أخرى، ألم تفشل المحاولة الأميركية في إحداث تحولات وازنة على امتداد المنطقة انطلاقاً من إسقاطها لبغداد عام ٢٠٠٣؟

رفضت القيادة التركية طلب الولايات المتحدة «دراسة العملية العسكرية المحتملة ضد الإرهاب في شمال سورية» بل وطالب وزير الدفاع التركي خلوصي آكار، واشنطن الوفاء بالتعهدات المقدمة منها، وبذا تكون «مغامرة رأس المملوك جابر» قد دخلت فصلاً جديداً قد يكون الأخير من مغامراتها المستمرة منذ نحو سبع سنوات.

المقداد وشعبان قدما واجب العزاء في مقر السفارة بدمشق

بتكليف من الرئيس الأسد.. عزام يعزي بوفاة الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين

الوزير المقداد يعزي بوفاة الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين (سانا)

المستشارة بثينة شعبان تعزي بوفاة الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين (سانا)

الوزير عزام يعزي بوفاة الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين (سانا)

بتكليف من الرئيس بشار الأسد قدم وزير شؤون رئاسة الجمهورية منصور عزام أمس التعازي بوفاة الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين، وذلك في مبنى السفارة الصينية بدمشق.

ودوّن عزام كلمة في سجل التعازي نقل فيها تعازي الرئيس الأسد إلى الشعب، والقيادة الصينية برحيل الرئيس زيمين، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

كما قدم وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد والمستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان واجب العزاء بوفاة الرئيس زيمين، وذلك في مقر السفارة الصينية.

ودوّن المقداد كلمة في سجل التعازي نقل فيها التعازي الحارة إلى الشعب والقيادة الصينية برحيل الرئيس زيمين.

وفي تصريح للصحفيين، قال المقداد: إن رحيل الرئيس زيمين خسارة كبيرة ليست للشعبين الصيني والسوري فقط بل لكل العالم، منوهاً بجهود الراحل وعمله على حل المشكلات التي نواجهها اليوم، إضافة للإنجازات التي حققها والإصلاحات الداخلية والتقدم والتطور الذي تشهده الصين اليوم، ويتابعه الرئيس الحالي شي جين بينغ.

وأوضح المقداد الذي كان في استقباله القائم بالأعمال لدى السفارة يانغ شو، أن الرئيس الراحل بذل جهداً كبيراً في تعميق العلاقات بين سورية والصين، وكان قائداً حكيماً وممثلاً لأكبر شعوب العالم.

كما دوّنت شعبان كلمة في سجل التعازي عبرت فيها عن تعازيها الحارة بالرئيس الراحل الذي بذل جهوداً جبارة من أجل عزة وكرامة الصين، وتحقيق مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

والأربعاء الماضي أعلنت الصين وفاة رئيسها الأسبق جيانغ زيمين، عن عمر ناهز ٩٦ عاماً والذي شغل منصب الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الصيني في الفترة ما بين ١٩٩٣ و٢٠٠٢، ويعد الرئيس الخامس لجمهورية الصين الشعبية في الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٣، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٤.

وكالات

موسكو وواشنطن تواصلان توجيه الرسائل الميدانية لمنع الغزو البري

تعزيزات ضخمة للجيش إلى شرق حلب وشمال الرقة والحسكة لردع العدوان التركي المحتمل

حلب- خالد زنكلو

أرسل الجيش العربي السوري حشوداً عسكرية ضخمة لتعزيز نقاطه المنتشرة في ريف حلب الشمالي الشرقي وفي الريف الشمالي لمحافظتي الرقة والحسكة، لردع أي عدوان محتمل لجيش الاحتلال التركي على الأراضي السورية.

وأفاد شهود عيان، بأن تعزيزات عسكرية ضخمة وغير مسبوقة للجيش العربي السوري، قوامها دبابات حديثة ومدفعية وراجمات صواريخ وذخيرة وعربات جند، عبرت خلال الأيام الأخيرة طريق الرقة قادمة من حلب باتجاه ريف الأخيرة الشمالي الشرقي حيث خطوط التماس مع قوات الاحتلال التركي، الذي أطلق عدواناً جوياً ومدفعياً باتجاه مناطق هيمنة «قسد» في ٢٠ الشهر الماضي.

وذكر شهود العيان لـ«الوطن»، أن أرتال الجيش توجهت إلى جبهات القتال في منطقتي منبج وعين العرب شمال شرق حلب، والواقعتين تحت سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» والمهددتين بعملية غزو برية إلى جانب تل رفعت بريف المحافظة الشمالي ضمن ما تسمى عملية «المخلب– السيف» من جيش الاحتلال التركي، وذلك حسب تصريحات المسؤولين الأتراك.

وأشار شهود العيان إلى أن جزءاً من تعزيزات الجيش توجهت عبر مدينة الرقة إلى ريفها الشمالي حيث منطقة عين عيسى التي تحوي نقاطاً للجيش قرب خطوط التماس مع جيش الاحتلال التركي ومرتزقته، والتي لا تزال تتعرض لقصف همجي تركي.

كما تابعت بعض التعزيزات العسكرية للجيش طريقها نحو خطوط التماس مع مرتزقة الاحتلال التركي في ناحية تل تمر بريف الحسكة الشمالي الغربي، والتي سبق أن أسس الجيش العربي السوري نقاط ارتكاز فيها ودعّمها بتعزيزات خلال الأشهر التي تلت وعيد إدارة أردوغان بشن عدوان على الأراضي السورية، وذلك وفق قول شهود العيان.

ميدانياً، ساد الهدوء الحذر أمس، ولليوم السادس على التوالي منذ وقف التصعيد العسكري للاحتلال التركي باتجاه المناطق التي أشعلها العدوان بالقصف شمال وشمال شرق سورية، ولاسيما في الأرياف الشمالية لكل من حلب والرقة والحسكة.

وقالت مصادر أهلية في ريف حلب الشمالي لـ«الوطن» أن يوم أمس سجل خروقات طفيفة لوقف إطلاق النار من جيش الاحتلال التركي نحو مواقع انتشار قوات «قسد» من دون وقوع خسائر بشرية.

ولفتت المصادر إلى أن يوم أمس شهد تحليقاً متواصلا لـ٦ حوامات تابعة لسلاح الجو الروسي في سماء قرى وبلدات ريف حلب الشمالي، التي تتعرض بشكل مستمر لقصف جوي ومدفعي من الاحتلال التركي، في رسالة واضحة لوقف العدوان ومنع تطوره إلى عملية غزو بري، وذلك بعد يوم من تسيير دورية عسكرية مشتركة للشرطة العسكرية الروسية مع الجيش العربي السوري جالت على معظم تلك القرى والبلدات.

أما في منبج، فأشارت مصادر أهلية لـ«الوطن» إلى أن مدفعية جيش الاحتلال التركي استهدفت بلدة التوخار في ريف المنطقة الشمالي وبلدة كورهيوك في ريفها الغربي من دون التأكد من وقوع أضرار بشرية مع إلحاق أضرار جسيمة بممتلكات السكان.

في السياق ذاته، كشفت مصادر محلية لـ«الوطن» أن جيش الاحتلال الأميركي سير أمس دورية مشتركة، مؤلفة من ٥ مدرعات عسكرية أميركية، إلى جانب «قسد» في الريف الشرقي للقامشلي بمحافظة الحسكة، انطلقت من قاعدة رميلان نحو ريف المنطقة وصولاً لمنطقة الجوادية، وذلك بعد أن سير في اليوم السابق دورية مشتركة مع «قسد» جابت المنطقة التي تصل رميلان والقحطانية بالمالكية والشريط الحدودي السوري مع تركيا شمال الحسكة.

وفي ريف تل تمر الغربي شمال الحسكة، والذي تعرضت فيه بلدة تل اللبن لقصف مدفعي من الاحتلال التركي، بينت مصادر أهلية لـ«الوطن»، أن اشتباكات جرت على محور بلدة أم الكيف بين «قسد» و«الجيش الوطني»، على خلفية محاولة تسلل من إرهابيين من الأخير باتجاه نقاط عسكرية للأولى في محيط البلدة منيت بالفشل.

الأمم المتحدة ستعمل لحلول طويلة الأمد للاجئين السوريين في لبنان والمنطقة!

الوطن

ظروف صعبة يعيشها الاجئن السوريين في لبنان والمنطقة (عن الانترنت)

تعهّد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي بمواصلة العمل من أجل إيجاد «حلول طويلة الأمد للاجئين السوريين في لبنان والمنطقة» في مؤشر على خضوع المنظمة الأممية لإملاءات الدول التي تعرقل عودة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم.

ونشر الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية بياناً في ختام زيارة لغراندي إلى لبنان استمرت ثلاثة أيام، حيث ناشد المفوض السامي المجتمع الدولي لمواصلة دعمه الحيوي للبنانيين واللاجئين الأكثر ضعفاً في لبنان، في وقت تواجه فيه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية واجهتها في التاريخ الحديث.

وتعهّد غراندي بمواصلة العمل من أجل إيجاد حلول طويلة الأمد للاجئين السوريين في لبنان والمنطقة، قائلاً: «جدّدت الحكومة اللبنانية نداءها العاجل من أجل إنهاء أزمة اللاجئين في لبنان، وأنا من جهتي أكدت مجدداً على التزام المفوضية بمواصلة العمل مع جميع الجهات الفاعلة لتحقيق ذلك على الرغم من الوضع الصعب والمعقّد». وأضاف: «نحن نقدّر التزام لبنان المستمر بالعودة الآمنة والطوعية للاجئين».

وأوضح غراندي، أن لبنان يمر بأحد أصعب مراحله، في وقت يستمرّ فيه باستضافة أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة لعدد سكانه في العالم، موضحاً أن اللبنانيين واللاجئين يعانون على حدٍّ سواء بشكل كبير بسبب الأزمات المتعدّدة، الأمر الذي يدفع بالمزيد منهم إلى هاوية الفقر كل يوم.

تأتي تصريحات غراندي بعدما تم في ٢٦ تشرين الأول الماضي، استئناف عمليات العودة الطوعية للنازحين السوريين في لبنان إلى بلدهم، حيث عادت عشرات الأسر المهجرة إلى قراهم وبلداتهم التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب، تلاها عودة دفعة جديدة منهم في الخامس من الشهر الماضي.

وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة هؤلاء اللاجئين في دول الجوار والدول الغربية إلى وطنهم، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم.

لكن دولاً إقليمية وغربية داعمة للإرهاب في سورية تعرقل عودة هؤلاء اللاجئين بهدف الضغط على الحكومة السورية من خلال هذا الملف في المفاوضات السياسية.

وزار غراندي أحد المآوي الجماعية في بيروت حيث التقى بأمّ جمعة، وهي أم سورية لاجئة أخبرته كيف تدهورت ظروفها المعيشية بشكل سيئ بالمقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١٦ حين التقى بها المفوض السامي للمرّة الأولى، حيث تعيش العائلة المكوّنة من تسعة أفراد حالياً في غرفة واحدة بلا نوافذ، وبلا مرحاض خاصّ بها، وبلا مياه جارية.

وأشار البيان إلى أن المفوضية تواصل دعمها للاجئين وللمجتمعات المضيفة من خلال تقديم المساعدات المباشرة للعوائل ودعم البنية التحتية، وتساعد المفوضية أيضاً كلّاً من البلديات والمجتمعات اللبنانية في مشروعات عدّة منها تركيب ألواح الطاقة الشمسية لتأمين الكهرباء والمياه النظيفة، إلى تقديم المولّدات وإنارة الشوارع، وتوسّع هذا الدعم مؤخراً ليشمل مساعدة لبنان في مكافحته لوباء الكوليرا.

وأشار البيان إلى أنه أثناء وجوده في لبنان، التقى غراندي برئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، ورئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، والمدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم، ووزراء تصريف أعمال لبنانيين وممثلي دول مانحة، وذلك لمناقشة كيفية دعم اللبنانيين واللاجئين الأكثر ضعفاً بشكل أفضل وإيجاد الحلول لهم.

وقال غراندي: «وفيما نحن نعمل على ذلك، أودّ في الوقت نفسه أن أناشد المجتمع الدولي بقوّة خلال هذه الأوقات الاقتصادية العالمية الصعبة. اليوم وأكثر من أي وقت مضى، يجب ألا يُخفَّض الدعم المُقدّم للبنان، سواء لدعم اللبنانيين الذين هم بحاجة إليه أم لمئات الآلاف من اللاجئين الذين استضافوهم بسخاء لسنوات عديدة، يجب علينا ألا نلين وألا نيأس، يجب علينا الوقوف مع لبنان».

وسبق، أن قال اللواء إبراهيم في الثامن والعشرين من الشهر الماضي: إن «اللامبالاة العربية في معالجة الملف السوري، والقرار الدولي الذي يرفض عودة النازحين إلى سورية، وإطالة إقامة للعوائل السورية في لبنان واندماجها في المجتمعات التي تستضيفها، كلها عوامل ستؤدي إلى بقاء النازحين على أرض لبنان كأمر واقع أولاً، والخشية من توطينهم لاحقاً، وهذا يعني أننا نشهد على عملية تجهيز «قنبلة» ستنفجر لاحقاً في لبنان، ولن يدفع أحد ثمن ارتداداتها وشظاياها سوى الشعبين اللبناني والسوري».

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

انخفاض قيمة العملات وأزمة الغذاء والطاقة

يؤدي انكماش قيمة العملات في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، إلى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود على نحو يفاقم أزمات الغذاء والطاقة التي أججتها الحرب الأوكرانية والعقوبات الأميركية والأوروبية على روسيا.

البنك الدولي في آخر تقرير له، ذكر أن أسعار معظم السلع الأولية محسوبة بقيمة الدولار تراجعت عن مستويات ذروتها بفعل المخاوف من ركود عالمي وشيك، ومنذ الحرب الأوكرانية في شباط ٢٠٢٢ حتى نهاية تشرين أول الماضي، انخفض سعر نفط برنت الخام مقوماً بالدولار نحو ٦ في المئة، لكن بسبب انخفاض قيمة العملات، فإن ٦٠ في المئة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية المستوردة للنفط، شهدت ارتفاع أسعار النفط بالعملة المحلية في خلال هذه الفترة، وشهد نحو ٩٠ في المئة من هذه الاقتصادات أيضاً زيادة أكبر في أسعار القمح بالعملات المحلية مقارنة بزيادة الأسعار بالدولار.

يؤدي ارتفاع أسعار سلع الطاقة الضرورية للإنتاج الزراعي، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وخلال الأشهر التسعة من ٢٠٢٢، بلغ معدل تضخم أسعار المواد الغذائية في منطقة جنوب آسيا في المتوسط أكثر من ٢٠ في المئة، أما معدل تضخم أسعار الأغذية في الدول النامية الأخرى فقد تراوح في المتوسط بين ١٢ و١٥ في المئة.

تتعرض التنبؤات بانخفاض أسعار السلع الزراعية للعديد من المخاطر:

أولاً، تعطل الصادرات من أوكرانيا أو روسيا قد يؤدي مرة أخرى إلى انقطاع إمدادات الحبوب العالمية.

ثانياً، إذا واصلت أسعار الطاقة مزيداً من ارتفاعها، فإنها قد توجد ضغوطاً صعودية على أسعار الحبوب وزيوت الطعام.

ثالثاً، قد تؤدي الأنماط المناخية غير المواتية إلى تقلص غلات المحاصيل الزراعية.

الحرب الأوكرانية ألقت بظلالها على ثلاث أسواق رئيسية، وهي الأغذية بما فيها علف الحيوان، والوقود المستخدم للآلات الزراعية، وأخيراً الأسمدة.

وسببت الحرب الأوكرانية والعقوبات الغربية على روسيا أزمة غذاء عالمية حادة ألقت بظلالها على ملايين المستهلكين، ووصلت حالة الأمن الغذائي في العالم إلى منحدر غير مسبوق.

كما شهدت أسعار الطاقة منذ اندلاع الحرب الأوكرانية تقلبات كبيرة، وبعد ارتفاع أسعار الطاقة نحو ٦٠ في المئة في ٢٠٢٢، فإن أسعار الطاقة العام المقبل ستكون أعلى بنسبة ٧٥ في المئة عن متوسطها في الأعوام الخمسة الماضية.

ومن المتوقع أن يبلغ سعر خام برنت في المتوسط ٩٢ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٣ وبحلول ٢٠٢٤، من المتوقع أن تبلغ أسعار الفحم الأسترالي والغاز الطبيعي الأميركي ضعفي متوسطاتها في الأعوام الخمسة الماضية، أما أسعار الغاز الطبيعي الأوروبية فقد تزداد بأربعة أضعاف تقريباً.

وتواجه أسواق الطاقة احتمال اشتداد المخاوف بشأن إمدادات المعروض، إذ إن المخاوف حول مدى توافر إمدادات الطاقة خلال فصل الشتاء المقبل ستزداد في أوروبا، وقد يؤدي ارتفاع أسعار منتجات الطاقة عن المستوى المتوقع، إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية، ولاسيما المواد الغذائية، ما يطيل أمد التحديات المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي.

حذرت مجموعة البنك الدولي من مخاطر انخفاض قيمة العملات وبخاصة في معظم الدول النامية، باعتبارها تفاقم أزمة أسعار الغذاء والطاقة في العالم، مشيرة إلى أن غلاء السلع الأولية قد يطيل أمد الضغوط التضخمية.

وفي أحدث إصدار من نشرة «آفاق أسواق السلع الأولية»، أشار البنك إلى أن أسعار معظم السلع الأولية المحسوبة بقيمة الدولار قد تراجعت عن مستويات ذروتها بفعل المخاوف من ركود عالمي وشيك.

وأوضح رئيس الخبراء الاقتصاديين لشؤون النمو للبنك الدولي أيهان كوسي أن «تضافر عوامل ارتفاع أسعار السلع الأولية والتراجع المستمر لقيمة العملات سيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في كثير من البلدان».

قال المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة «الفاو» شو دونيو، إن «المنظمة تشعر بقلق عميق إزاء الآثار المترتبة على الأزمات المتداخلة التي تهدد قدرة الناس على إنتاج الأغذية والحصول عليها، ما يدفع بالملايين إلى مستويات قصوى من انعدام الأمن الغذائي الحاد».

في الدول النامية على الحكومات اتخاذ مجموعة من السياسات من أجل تعزيز إمدادات المعروض، وتسهيل التوزيع، ودعم الدخول الحقيقية وثمة حاجة إلى إجراء تغييرات في السياسات المالية والنقدية والمناخية وسياسة الديون، لذلك يتعين على الحكومات التروي وتوخي الحذر في تحديد سياساتهم النقدية والمالية، والإفصاح بوضوح عن خططهم، والتأهب لمواجهة فترة قد تشهد مزيداً من التقلبات في أسواق المال والسلع الأولية العالمية.

التحذيرات الصادرة عن منظمة الأغذية العالمية «فاو» والبنك الدولي تشير إلى تدهور ملايين البشر إلى خط الفقر والهجرة، وتدهور الأوضاع السياسية بين الدول، من التحالفات إلى الصراعات، حيث ستحاول كل دولة تأمين كفايتها أولاً، وقد يشير كل ذلك إلى انطلاق عجلة نظام عالمي جديد يعيد النظر في أولويات وطرق تأمين الغذاء العالمي والطاقة بأسعار تخفف من بؤر الفقر، ويبقى العالم مهدداً بمخاطر انخفاض قيمة العملات وتفاقم أزمة الغذاء.

خارجون عن القانون اقتحموا محافظة السويداء وكسروا وأحرقوا.. واستشهاد شرطي

الداخلية: ستتخذ الإجراءات القانونية بحق كل من يعبث بأمن واستقرار المحافظة والأوضاع تتجه للهدوء

• جربوع: ما جرى «أمر مرفوض».. • الحناوي: نتوجه إلى جميع أبنائنا لدرء الفتنة.. • نصر: الغالبية العظمى من الأهالي استنكروا ما جرى

دمشق– سيلفا رزوق

خارجون عن القانون اقتحموا محافظة السويداء وكسروا وأحرقوا وثائق ومستندات رسمية (أ ف ب)

تتجه الأوضاع في مدينة السويداء إلى الهدوء، بعدما هاجمت مجموعة من الأشخاص الخارجين عن القانون أمس مبنى المحافظة ودخلته بقوة السلاح، وكسرت أثاث المكاتب وسرقت الوثائق الرسمية، وأضرمت النار فيه وبالسيارات الموجودة بالقرب منه وحاولت اقتحام مبنى قيادة الشرطة، حيث تصدت لهم عناصر حراسة القيادة ما أدى إلى استشهاد شرطي، في حين أكدت وزارة الداخلية أنها ستلاحق الخارجين عن القانون وستتخذ الإجراءات القانونية بحق كل من تسول له نفسه العبث بأمن واستقرار محافظة السويداء وسلامة مواطنيها.

وبينما أكد شيخ عقل طائفة المسلمين الموحدين في السويداء يوسف جربوع، أن ما شهدته السويداء هو «أمر مرفوض» وأن هناك أطرافاً خارجية تسعى لتوتير وتخريب الأوضاع الداخلية، استغرب شيخ عقل الطائفة حمود الحناوي ما حصل وتوجه إلى جميع أبناء المحافظة للتهدئة ودرء الفتنة حتى لا تتطور الأحداث لأن هذا الأمر يضرنا جميعاً، في وقت أكد فيه عضو مجلس الشعب عن المحافظة، أن كل شرفاء المحافظة والنسبة الأعلى من أهالي السويداء والذين يشكلون أكثر من ٩٥ بالمئة استنكروا ما جرى.

وفي التفاصيل، فقد أعلنت وزارة الداخلية في بيان نقلته وكالة «سانا» للأنباء، «أن مجموعة من الأشخاص الخارجين عن القانون، وبعضهم يحمل أسلحة فردية، أقدمت عند الحادية عشرة والنصف من صباح (أمس) على قطع الطريق بالإطارات المشتعلة بجانب دوار المشنقة في محافظة السويداء».

وأضافت: «إن المجموعة توجهت فيما بعد إلى مبنى محافظة السويداء، وقامت بإطلاق عيارات نارية بشكل عشوائي، ما أدى إلى إصابة عنصر وعدد من المواطنين الموجودين في المكان، ودخلت إلى المبنى بقوة السلاح، وقامت بتكسير أثاث المكاتب وسرقة قسم كبير من المبنى بما فيها الوثائق الرسمية، وإضرام النار بالمبنى والسيارات الموجودة بالقرب منه، وحاولت اقتحام مبنى قيادة الشرطة، حيث تصدت لهم عناصر حراسة القيادة ما أدى إلى استشهاد الشرطي محمود السلماوي».

وأكدت الوزارة في ختام بيانها أنها ستلاحق الخارجين عن القانون، وستتخذ الإجراءات القانونية بحق كل من تسول له نفسه العبث بأمن واستقرار محافظة السويداء وسلامة مواطنيها.

في المقابل، أكد شيخ عقل طائفة المسلمين الموحدين في السويداء يوسف جربوع في تصريح تلفزيوني، أن هناك من استثمر ردود فعل الشارع إزاء الوضع الاقتصادي الذي تشهده سورية والمنطقة والعالم من أجل تخريب منشآت الدولة واقتحام مبنى المحافظة.

وشدد على أن ما شهدته السويداء هو أمر مرفوض، وأن هناك أطرافاً خارجية تسعى لتوتير وتخريب الأوضاع الداخلية، من خلال أخذ المطالب المحقة والسلمية نحو منحى آخر.

كما شدد جربوع على أن الفوضى لا تخدم المواطنين، بل تخدم الأجندات الهادفة إلى تدمير سورية، وتصب في المنطلق ذاته الذي بدأت منه الأزمة في سورية تحت اسم «الربيع العربي»، موضحاً أن ما جرى هدفه إفشال أي مبادرة في المحافظة لإعادة الأمن والأمان إليها وإعادة هيبة وسلطة الدولة.

وبين أن الحوار هو الحل، عبر آلية يتم من خلالها تقديم ولو الشيء البسيط ضمن الممكن في ظل الظروف الصعبة والحصار الذي تواجهه سورية، وسماع رأي الجانب الآخر من أجل الوصول إلى حلول للخروج من الأزمة.

بدوره في تصريح لإذاعة محلية، قال شيخ عقل طائفة المسلمين الموحدين الدروز حمود الحناوي: «بدأت الأوضاع تهدأ الآن في السويداء، ونأسف لوقوع ضحايا وجرحى، وندعو إلى التهدئة والحكمة والتعامل بعقلانية في كل الأمور».

وأعرب الحناوي عن استغرابه مما حصل في محافظة السويداء، وأضاف: «نتوجه إلى جميع أبنائنا للتهدئة ودرء الفتنة حتى لا تتطور الأحداث لأن هذا الأمر يضرنا جميعاً»، موضحاً أنه «لم نعرف حتى الآن من قام بأعمال التخريب في مبنى المحافظة، لم يأخذ أحد رأينا، ولو طُلب لكنا نصحنا الجميع بعدم اتخاذ أفعال كهذه تضر بالوطن وبالجميع».

وقال: «نحن لا نساوم على القضايا الوطنية والأمن الوطني، وعلى راحة وأمن المواطنين، فقد واجهنا سابقاً ظروفاً قاسية بصبر وتحمل، ومهما كانت المعاناة كبيرة فيجب ألا تصل الأمور إلى مثل هذه الأحداث».

وأضاف: «إذا كان ما يريده الناس هو المطالبة باحتياجاتهم الأساسية، فهناك منطق لطرق الأبواب والمطالبة بتأمين هذه الاحتياجات، ولا بد أن نتعاون معاً لتحمل ظروف البلاد التي فرضتها الحرب».

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عضو مجلس الشعب عن محافظة السويداء معين نصر أن «كل شرفاء المحافظة والنسبة الأعلى من أهالي السويداء والذين يشكلون الغالبية العظمى من شرفاء ووطنيين استنكروا ما جرى أمس»، معتبراً أن ما جرى من اعتداء على المباني الحكومية هو سابقة، وهذا لم يحصل من قبل.

وأكد، أن أهالي السويداء لا يقبلون بما جرى، واعتبر أن من يقف وراء هذا العمل هم «قلة قليلة وهم حثالة وخارجون عن القانون»، وأضاف: «أنا مع المطالب الخدمية ونحن لا نقبل هذه الطريقة وأهالي السويداء هم جزء من المكون السوري الوطني وهم لا يقبلون بالتخريب والاعتداء على المباني الحكومية والممتلكات العامة والخاصة»، مؤكداً أن الأمور قيد العلاج.

ولفت إلى أن العقلاء ومشايخ السويداء وكل شريف في هذه المحافظة تدخل لتهدئة الأوضاع، وأضاف: «نحن نستنكر هذا العمل ونقف ضده، وأهالي السويداء هم جزء من الشعب السوري الوطني، لكن ما جرى هو تحويل المطالب الشعبية بخصوص أمور خدمية واستثمارها من قبل بعض الجهات لإثارة الفتنة».

وبخصوص وجود أياد خارجية تتدخل لاستثمار ما جرى، اعتبر نصر أنه على مساحة الوطن هناك أياد خارجية ولكن شرفاء السويداء من المستحيل لهم أن يقبلوا بأي تدخل خارجي. وقال:» سلطان باشا الأطرش عندما اختاره السوريون قائداً للثورة السورية جرى اختياره لسبب واحد وهو محاربة الاحتلال الفرنسي تحت راية الوطن وهذا هو تاريخنا».

وأكد، أنه «لا يجوز لثلة بسيطة من الخارجين عن القانون أن يلغوا تاريخنا المشرف وعاداتنا التي هي حب الوطن والجيش والقائد بشار الأسد، ونحن لا نعمل إلا تحت راية العلم السوري وهذه الحقيقة يؤمن بها كل أبناء السويداء».

وبين نصر، أن «الأوضاع تتجه نحو الهدوء إن شاء الله والوضع الأمني أفضل»، وقال: «نحن ضد الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، ونحن مع محاسبة تقصير الحكومة الخدمي، ومع المطالب المحقة للشعب».

جدد التأكيد أن الجيش والقوات الرديفة هي من قتلت زعيم داعش

الرفاعي لـ«الوطن»: يتم بشكل شبه يومي إطلاق سراح موقوفين في درعا

موفق محمد

بينما جدد أمين فرع درعا لحزب البعث العربي الاشتراكي حسين الرفاعي أمس التأكيد أن الجيش العربي السوري والمجموعات المحلية والأهلية الرديفة هم من قتل زعيم تنظيم داعش الإرهابي المدعو «أبو الحسن الهاشمي القرشي»، أكد أنه يتم بشكل شبه يومي إطلاق سراح موقوفين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بشأن ما ذكرته مواقع إلكترونية معارضة حول تداول من سمتهم «ناشطين» بياناً، نسبوه لما يسمى «ثوار مدينة جاسم»، طالبوا فيه بالإفراج عن «المعتقلين» وتوعدوا بمحاصرة ومهاجمة مواقع عسكرية ما لم يتم ذلك، قال الرفاعي: «هؤلاء لهم مواقيف يطالبون بالإفراج عنهم. عملياً العفو الأخير الذي أصدره الرئيس بشار الأسد شامل وكبير، وأغلب الأيام يتم إطلاق سراح مواقيف».

وأوضح «أنه في السابق كان كل فترة ١٥ – ٢٠ يوماً يتم تجميع هؤلاء المواقيف وإطلاق سراحهم دفعة واحدة والدفعة كانت تتضمن ما بين ٢٠ – ٣٠ موقوفاً وذلك ضمن فعالية رسمية تقام في مبنى المحافظة على حين يتم حالياً في أغلب الأيام إطلاق سراح موقوف أو اثنين من دون إعلان رسمي، وبالتالي لا يعلم بهم الأهالي، ولكن عملياً هناك أعداد كبيرة من الموقوفين يتم إطلاق سراحهم».

وقلل الرفاعي من أهمية ما توعد به هؤلاء فهم «بقايا ولن يستطيعوا فعل شيء، كما لا يوجد لهم حاضنة مجتمعية، حيث رفضهم المجتمع جميعاً وهم ليسوا على حق».

ووصف الرفاعي الوضع في درعا، بأنه «جيد وكل يوم يأتي أفضل من اليوم السابق»، خاصة بعد نجاح العملية الأمنية في الأحياء المحيطة بمنطقة «درعا البلد» وتطهيرها من الدواعش، مشيراً إلى أن محيط مدينة درعا لا يزال يشهد عمليات اغتيال وقتل، موضحاً أن المنطقتين الشرقية والغربية لايزال فيهما بقايا من فلول التنظيم، وفي الفترة القادمة سيتم القيام بعمليات أمنية لتطهيرهما من الدواعش وتكون درعا آمنة خلال فترة وجيزة.

ورداً على سؤال حول عملية القضاء على زعيم تنظيم داعش في درعا ومحاولة ما تسمى «المعارضات» وأميركا نسب هذا الموضوع لميليشيات «الجيش الحر»، قال الرفاعي: «هناك أشخاص ممن كانوا في «الجيش الحر» انضموا إلى التسوية وكانوا صادقين، وهناك أشخاص من «الجيش الحر» انضموا إلى التسوية ولم يكونوا صادقين»، موضحاً أن «من لم يكونوا صادقين إما انضموا إلى داعش أو تحولوا إلى «حرامية» ولصوص وقطاعي طرق، ولكن الصادقين يقاتلون إلى جانب الجيش العربي السوري والقوات المسلحة بشرف وإخلاص ووفاء تحت عنوان قوات رديفة»، وأضاف: «القافلة تسير والكلاب تنبح».

وفي الثاني من الشهر الجاري، أكد مصدر أمني في درعا أن متزعم تنظيم داعش «أبو الحسن الهاشمي القرشي» الذي أعلن التنظيم مقتله منذ أيام هو ذاته المدعو عبد الرحمن العراقي والمعروف باسم «سيف بغداد»، وقد قتل خلال العملية الأمنية التي نفذها الجيش العربي السوري بمساندة المجموعات المحلية والأهلية ضد تنظيم داعش في مدينة جاسم بريف درعا الشمالي في الـ١٥ من تشرين الأول من هذا العام.

لكن المتحدث باسم القيادة المركزية للجيش الأميركي «سنتكوم» جو بوتشينو وفي محاولة لإعادة إحياء ميليشيات «الجيش الحر» الميتة، ادعى أن «أبي الحسن الهاشمي القرشي» قتل في منتصف تشرين الأول «في عملية نفذها الجيش السوري الحر».